

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٠.

بشأن الموافقة على اتفاقية انشاء رابطة منتجي النفط الأفارقة

والموقعة في لاجوس بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاقية انشاء رابطة منتجي النفط الأفارقة والموقعة في لاجوس

بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠ هـ ( ١٥ أبريل سنة ١٩٩٠ ) .

حسنى مبارك

## اتفاقية انشاء

### رابطة منتجي النفط الأفارقة

مقدمة :

بالاطلاع على قرار لاجوس بانشاء رابطة منتجي النفط الأفارقة الموقع في لاجوس بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٧ م .

وادرأنا بأن الموارد الهيدروكربونية محدودة وآيلة للنضوب .

واقمتنا بأهميه وضرورة التشاور والتعاون بين الدول الأفريقية في المجالات الرئيسية المختلفة للصناعة النفطية ، مثل الاستكشاف والانتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وتطوير القوى العاملة .

وادرأنا لأهميه تطوير المساعدة الفنية بين الدول الأفريقية المنتجة للنفط في المجالات التي اكتسبت فيها هذه الدول خبرات قيمة .

فاقتد اعتمدت الدول الأفريقية المنتجة للنفط ، الموقعة على هذه الاتفاقية النظام الأساسي للرابطة وذلك على النحو الآتي :

### النظام الأساسي

#### لرابطة منتجي النفط الأفارقة

#### الفصل الأول

#### الاسم والأهداف والأغراض

#### ( المادة ١ )

يكون اسم الرابطة هو رابطة منتجي النفط الأفارقة ، ويشار إليها فيما بعد باسم الرابطة .

#### ( المادة ٢ )

الرابطة أداة لتعزيز التشاور والتعاون بين الدول الأفريقية المنتجة للنفط في مجالات تنمية الموارد الهيدروكربونية .

### ( المادة ٣ )

يكون من بين أغراض وأهداف الرابطة التي تسعى الى تحقيقها ما يأتي :

( أ ) تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات استكشاف الهيدروكربونات والانتاج والتكرير والبيetroكيماويات وتطوير القوى العاملة والشئون القانونية والحصول على التقنية وتطبيقاتها .

( ب ) تنمية وتطوير المساعدة الفنية بين الدول الأعضاء في المجالات التي اكتسب فيها بعض الأعضاء خبرات قيمة .

( ج ) تطوير التنسيق في سياسات التسويق بين الدول الأعضاء عن طريق تبادل المعلومات بهدف حماية مواردهم النفطية الناضبة والحصول على عوائد عادلة لصادراتهم منها .

( د ) تفهم الأوضاع والسياسات الخاصة بالطاقة في الدول الأعضاء من خلال التعاون المشترك بهدف تلبية حاجيات أسواقها المحلية من الطاقة .

( هـ ) دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتقديم المساعدة للدول الأفريقية المستوردة للنفط في تأمين حصولها على احتياجاتها من الطاقة .

### الفصل الثاني

### العضوية

### ( المادة ٤ )

( أ ) تكون عضوية الرابطة من مجموعة الدول الأفريقية المصدرة للنفط الذين حضروا المؤتمر التأسيسي للرابطة المنعقدة في لاجوس والذين وقعوا النظام الأساسي .

(ب) يجوز أن ينضم لعضوية الرابطة أية دولة أفريقية منتجة للنفط تشارك الرابطة في الأهداف والأغراض وتعلن قبولها الايفاء بالتزامات الرابطة .

(ج) تقدم طلبات العضوية الى رئيس الرابطة الذى بدوره يتولى عرضها على المجلس الوزارى المشار اليه فى المادة الثامنة من هذا النظام وذلك فى أول اجتماع عادى له .

(د) يتعين أن يحصل طلب العضوية على موافقة ثلثى أعضاء الرابطة ويتولى العضو الجديد توقيع النظام الأساسى للرابطة خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطاره بقبوله عضوا .

#### ( المادة ٥ )

يجوز لأي دولة عضو فى الرابطة الانسحاب منها وذلك باخطار رئيس المجلس كتابة . ويصبح الانسحاب نافذا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار . ويأخذ المجلس علما بهذا الانسحاب فى أول اجتماع تال له .

#### ( المادة ٦ )

يجوز لأي بلد أفريقى منتج أو لديه امكانيات انتاج مؤكدة أن يطلب كتابة المشاركة فى أى من اجتماعات الفنيين وذلك بصفة مراقب . وتقدم طلبات المشاركة الى رئيس المجلس قبل شهر من تاريخ الاجتماع .

#### الفصل الثالث

#### البنية التنظيمية والمسئوليات

#### ( المادة ٧ )

تتكون الرابطة من الأجهزة التالية :

(أ) المجلس الوزارى ( المجلس ) .

(ب) لجنة الخبراء .

(ج) أى جهاز آخر تدعو الحاجة لانشائه تحقيقا لأهداف الرابطة .

( المادة ٨ )

يتكون المجلس الوزارى من الوزراء المسئولين عن قطاع الهيدروكربونات فى الدول الأعضاء . وهو أعلى سلطة فى الرابطة ، ومن ضمن اختصاصاته ومسئوليته ما يأتى :

(أ) رسم السياسة العامة لنشاط الرابطة .

(ب) تحديد وتوجيه أعمال لجنة الخبراء وأعمال أى جهاز آخر يلحق بالرابطة .

(ج) مراجعة تقارير لجنة الخبراء واتخاذ القرارات المناسبة فى شأنها .

(د) تقديم التوصيات اللازمة فى شأن السياسات التى يرى أن تبناها الدول الأعضاء للتغلب على أية صعوبات قد تواجهها فى مجال الموارد الهيدروكربونية .

(هـ) دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك الدول الأعضاء فى إطار مستهدفات الرابطة واقتراح الاجراءات المناسبة حيالها .

(و) البت فى طلبات العضوية وطلبات الحضور بصفة مراقب .

(ز) استحداث أجهزة جديدة أخرى فى إطار الرابطة تحقيقا لأهدافها .

وفى حالة عدم تمكن وزير الدولة العضو من حضور أى من اجتماعات المجلس ، فإن وفد هذه الدولة يجب أن يكون على رأسه من يكون مخولا بتمثيل بلاده .

( المادة ٩ )

يجتمع المجلس مرتين في السنة في اجتماعات عادية . ويتم عقد اجتماعاته بصفة دورية في الدول الأعضاء وفقا للترتيب الأبجدي . ويجوز دعوة المجلس الوزاري لانعقاد في اجتماع استثنائي بناء على طلب أحد الأعضاء وبموافقة أغلبية الدول الأعضاء . ويكون مقر الاجتماع في هذه الحالة لدى الدولة العضو الداعية للاجتماع .

( المادة ١٠ )

يرأس اجتماعات المجلس الوزاري وزير البلد المضيف للاجتماع العادي ، ويستمر في هذه الرئاسة حتى موعد انعقاد الاجتماع العادي الثاني . وتتولى رئيس المجلس طيلة مدة ولايته ما يأتي :

( أ ) الدعوة لانعقاد المجلس في اجتماعات استثنائية وتكون له رئاستها .

( ب ) تمثيل الرابطة والدفاع عن مصالحها وفقا لقرارات المجلس الوزاري .

( ج ) الاشراف على أعمال أمانة المجلس .

( د ) الدعوة لانعقاد اجتماعات الخبراء المشار اليها في المادة ١٤ من هذا

النظام .

( المادة ١١ )

يشترط لصحة اكتمال نصاب اجتماعات المجلس حضور ثلثي الدول الأعضاء .

( المادة ١٢ )

نكون قرارات المجلس بتوافق الآراء على أنه اذا دعت الحاجة الي التصويت فان قراراته تتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الحضور .

( المادة ١٣ )

تتكون لجنة الخبراء من خبراء يشغلون مراكز وظيفية تنفيذية في الدول الأعضاء . وتسمى كل دولة عضو مثلها الوطني في لجنة الخبراء على أن يكون من بين موظفيها الذين يشغلون وظائف مسئولة .

( المادة ١٤ )

تجتمع لجنة الخبراء مرتين على الأقل في السنة قبل اجتماعات المجلس الوزاري وذلك لأغراض :

( أ ) القيام بالدراسات التي يكلفها بها المجلس الوزاري تحقيقاً لأهداف الرابطة .

( ب ) تقديم المشورة للمجلس الوزاري في القضايا والموضوعات التي تتعلق بنشاط وأهداف الرابطة .

( ج ) تقديم تقارير بنتائج دراساتها للمجلس الوزاري .

( المادة ١٥ )

تتعقد اجتماعات لجنة الخبراء بصفة دورية في الدول الأعضاء وفقاً للترتيب الأبجدي ما لم يقرر المجلس الوزاري خلاف ذلك . ويكون رئيس اجتماعات لجنة الخبراء من الدول المضيئة .

الفصل الرابع

احكام عامة

( المادة ١٦ )

تتولى الدولة المضيئة توفير أمانة لكل من أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ولجنة الخبراء وذلك الى أن يبت المجلس الوزاري في أمر تشكيل أمانة دائمة للرابطة .

( المادة ١٧ )

لغة عمل الرابطة هي العربية والانجليزية والفرنسية والبرتغالية .

( المادة ١٨ )

تأسست الرابطة وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

( المادة ١٩ )

أى تعديل فى النظام الأساسى للرابطة يتعين أن يكون بتوافق آراء الأعضاء  
الحاضرين .

( المادة ٢٠ )

يصبح النظام الأساسى للرابطة نافذ المفعول بصفة مؤقتة بمجرد توقيعه  
من طرف أربع دول ويكون نهائيا بتصديقه من أربع دول أيضا .

واشهادا على ما تقدم فلقدم تم توقيع هذه الاتفاقية من ممثلى الدول الأعضاء  
المخولين وذلك بتاريخ السابع والعشرين من شهر يناير ١٩٨٧ م .

واتفق على ايداع الاتفاقية لدى حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية التى  
ستقوم بدورها بارسال نسخ معتمدة الى الدول الأعضاء الموقعة على هذه  
الاتفاقية .



## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية انشاء رابطة منتجي النفط الأفارقة والموقعة في لاجوس بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية انشاء رابطة منتجي النفط الأفارقة والموقعة في لاجوس بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧ ويعمل بها اعتبارا من ٢٠/٩/١٩٩٠ ؛

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . احمد عصمت عبد المجيد